السيد الأستاذ / أسامه سرايا
رئيس تحرير
جريدة الأهرام

تحية طيبة وبعد

طالعتـــنا جـــريدتكم الموقرة في عددها الصادر يوم الاثنين ٢٠٠٧/١٠/٨ مقالة السيد الأستاذ/ مكرم محمد احمد بعنوان نقطه نور " رشيد وشركات الأسمنت "
والتـــي تناولت وضع ٨٠% من مقدرات صناعة الأسمنت في يد الأجانب كانت خطـــأ لا يغتفـــر ينبغي تصحيحه بوضع كوابح معلنة علي قواعد الخصخصة لا تعطي لأي مستثمر رئيسي فرصة السيطرة علي الأسواق .

ورأيت الكتابة لسيادتكم لإيضاح بعض الأمور الهامة :-
مـــع بدايـــة التسعينيات تم تحرير قطاع الأسمنت من القيود وقد حول مصر من دولـــة مـــستوردة الى دولة مصدرة للأسمنت وهيئ المناخ المناسب للاستثمار وأتيحت الفرصـــة لرأس المال المصري بالدخول فى هذه الصناعة الثقيلة مثل الشركة المصرية للأسمنت وشركة مصر قنا للأسمنت وشركة سيناء للأسمنت وشركة مصر بنى سويف للأسمنت وهى شركات تعمل بأعلى مستوى من الجودة برأس مال مصري اعتبارا من أوائل هذا القرن، وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٠، مما أتاح أيضا فرص تشغيل عدد كبير من العمالـــة وأصـــبح دخل العامل فى صناعة الأسمنت من أرباحه الحقيقية تعد من أعلى معـــدلات الـــدخل فى مصر بعد أن كان العمال ينتظرون منحة محدودة بعد كل جمعية عمومـــية وكـــذلك المميزات العينية التى تمتع بها العمال بعد تحول الشركات الى نظام القطاع الخاص.

والشركات التى بها أغلبية راس مال مصري هي :

الشركة	الأغلبية
١ – الشركة القومية للأسمنت	شركة قطاع أعمال
٢ – الشركة المصرية للأسمنت	رأس مال مصري
٣ – شركة مصر قنا للأسمنت	رأس مال مصري
٤ – شركة سيناء للأسمنت الرمادي	رأس مال مصري
٥ – شركة مصر بنى سويف	رأس مال مصري

أما فيما يخص موضوع مقدرات صناعة الأسمنت في يد الأجانب فإنه يوجد الآن ثمان شركات عالمية متضاربة المصالح ومتنافسة وهى :

الشركة الأجنبية المساهمة	الجنسية	اسم الشركة
شركة سيمكس	مكسيكية	أسمنت أسيوط
شركة لافارج	فرنسية	أسمنت إسكندرية وبنى سويف
شركة سيمبور	برتغالية	أسمنت العامرية
شركة ايتاليان سيمنت شركة سيمون فرانسيه	إيطالية فرنسية	أسمنت طره، أسمنت حلوان، أسمنت السويس

وتمـــتلك الشركات الآتية مساهمات فى شركات المصرية للأسمنت / سيناء الرمادى / سيناء الأبيض :-

الشركة الأجنبية المساهمة	الجنسية	اسم الشركة
شركة هولسيم	سويسرية	المصرية للأسمنت
فيكات	فرنسية	أسمنت سيناء الرمادي
البورج	دانماركية	أسمنت سيناء الأبيض

وللعلـــم أن إنـــتاج مـــصر مـــن الأسمنت عام ١٩٨٠ كان لا يتجاوز ٣,٧ مليون طن والاستهلاك ٧,٦ مليون طن وكانت الواردات أكبر من الإنتاج المحلى وبالسعر العالمي ووصـــل الإنـــتاج عام ٢٠٠٠ الى ٢٢,١ مليون طن أى إنه زاد بدخول طاقات جديدة خلال عام ٢٠٠٠ بنحو ١٨,٤ مليون طن وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٦ أضيفت حوالي ١٦ مليون طن لتصل طاقة الإنتاج الى ٤٠ مليون طن/سنة أي عشرة أضعاف الطاقة عام ١٩٨٠ لأن الاستهلاك المحلى زاد من ٧,٦ مليون طن عام ١٩٨٠ الـــى أكثـــر من ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٦ ومتوقع وصول الاستهلاك عام ٢٠٠٧ الى حوالي ٣٤ مليون طن.

ويبين الجدول الآتي نسب المشاركة لجميع الشركات المنتجة للأسمنت بمصر فى السوق المحلى خلال الفترة من يناير / أغسطس عام ٢٠٠٧ (٨ شهور):

أولا: نسبة مساهمة الشركات المصرية فى السوق المحلى خلال الفترة من يناير/أغسطس (٨ شهور) عام ٢٠٠٧ :-

الشركة	السوق المحلى (مليون طن)	النسبة بالسوق المحلى ٪
الشركة المصرية للأسمنت	٥,٠	٢١,٩
الشركة القومية للأسمنت	١,٧	٧,٤
أسمنت سيناء الرمادي	١,٠	٤,٦
مصر للأسمنت (قنا)	٠,٨	٣,٦
مصر بنى سويف	٠,٥	٢,٣
الإجمالي	**٩,٠**	**%٤٠**

ثانيا: نسبة مساهمة الشركات العالمية فى السوق المحلى بمصر خلال الفترة من يناير/أغسطس (٨ شهور) عام ٢٠٠٧ :

الشركة	السوق المحلى (مليون طن)	النسبة بالسوق المحلى ٪
مجموعة السويس للأسمنت السويس – طره – حلوان	٧,١	٣٠,٦
أسمنت أسيوط	٣,٢	١٣,٩
الإسكندرية + بنى سويف	١,٩	٨,٢
العامرية	١,٧	٧,٥
الإجمالي	١٣,٩	%٦٠

وهو ما يبين أن الشركات المصرية تمتلك ٤٠% من السوق المحلى.
هذا ويعمل فى مصر الآن ١٣ شركة لإنتاج الأسمنت بأنواعه الرمادي والأبيض وتمتلك الدولة شركة واحدة بالكامل هي الشركة القومية للأسمنت التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية ، هذا بالإضافة الى احتفاظ الدولة ممثلة فى الشركات القابضة والبنوك وشركات التأمين بمساهمات واضحة فى الشركات المشتركة كما هو موضح فى الجدول الآتي:

الشركة	نسبة المال العام	اسم المالك
١- الشركة القومية للأسمنت	٩٥%	الشركة القابضة للصناعات الكيماوية
٢- شركة اسمنت طره	١٨%	الشركة القابضة للصناعات المعدنية
٣- شركة السويس للأسمنت	١٦%	الشركة القابضة للصناعات المعدنية، الشركة القومية للأسمنت ، وبعض شركات التأمين والبنوك الحكومية
٤- شركة مصر قنا للأسمنت	٤٠%	بنوك حكومية وشركات تأمين
٥- شركة أسمنت سيناء	٢٤%	بنوك وشركات تأمين
٦- شركة مصر بنى سويف	٢٠%	بنوك حكومية

هذا وكما هو معلوم فهناك أربع عشرة رخصة سوف يتم التنافس عليها على النحو الذي أعلنــته وزارة الــتجارة والــصناعة وسوف يكون من شأن هذا الإجراء زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية وزيادة المنافسة فى هذا القطاع .